Issue 6325 Tuesday 16/4/2019
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6325 الثلاثاء 10 من شعبان 1440 هـ 16 من نيسان (ابريل) 2019م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

ثقافة التسامح .. حاجة عراقية ملحة

محمود صالح الكروي
بغداد

تعيش الدول ضمن مجتمع / مجتمعات متشابكة المصالح والعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية ، ومتباينة في اساليب حياتها ، وتختلف اراؤها بشأنها ، ولضمان تحقيق الاستقرار والامن والتعايش السلمي في المجتمعات والدول اصبح التسامح من الثوابت لا بل احد ركائز بناء دولة المواطنة والعدل والحضارة والديمقراطية . و معيارا اساسيا لقياس حضارة وتقدم المجتمعات والدول ، لما له من اسبقية على الانجازات التقنية والاقتصادية في الدول كافة ، فكل هذه الانجازات لا قيمة لها ان لم تستعمل لخدمة البشر وضمان مصالحهم ومستقبل اجيالهم . ومن هذا المنطلق جاء اختياري لموضوع ثقافة التسامح .. حاجة عراقية ملحة.

مقاربة تاريخية

لم تذكر مفردة التسامح في ثقافتنا العربية القديمة ، ولا في الشعر الجاهلي ومن بعده ، وكذلك لم ترد اللفظة / المفردة في النص القراني الكريم ، انما جاءت مفردات عدة بدلا عنها لتعبر عن التسامح ، ومن تلك المفردات : الصفح الجميل ، و العفو ، و الغفران ، كذلك لم ترد في متون الحديث النبوي الشريف انما جاءت على نحو آخر . اما في الثقافة العربية والاسلامية الحديثة ، فقد تدوولت المفردة وفقا للرؤية الغربية الحديثة التي ولد فيها التسامح كمصطلح دال على معنى مفهومي معين ارتبط بمرحلة عاشتها اوربا الغربية قبل عصر النهضة وبعده ، وتجلى ذلك بالصراع الديني الشرس بين اقطاب الدين المسيحي والمصلحين في الغرب ، ما دعا المسيحيين انفسهم الى بلورة مفهوم التسامح الديني ومن ثم اخذت الحاجة تتسع اكثر لتكريس مفهوم التسامح الثقافي و التسامح المجتمعي و التسامح الحضاري والتسامح السياسي والتسامح العرقي ، وغير ذلك ممايتداول ه في العصر الراهن . اعقب ذلك تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية دولية شجعت المجتمعات والدول المتحضرة المستقلة الى بلورة مفهوم التسامح من خلال توقيع المعاهدات الدولية فيما بينها مثل الاعلان العالمي لحقوق الانسان في 10/12/ 1948وما اعقبه من تطورات ايجابية في مجال الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وصولا الى صياغة اعلان مبادىء التسامح عام 1995 التي واجهت بعد ذلك وقوع حروب دموية واضرار اقتصادية كبيرة تمثلت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر / ايلول / 2001 والحرب على افغانستان 2001 والاحتلال الامريكي للعراق في 9/4/ 2003 وما أعقبها من تداعيات ماسمي بالربيع العربي في تونس مطلع سنة 2011 ومن ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا وما نجم عنها من تطورات طالت النظم السياسية فيها ونتج عنها كوارث بشرية ومادية لازالت لم تلتئم جراحها .

الذي يهمنا هو العراق الذي تسبب الاحتلال الامريكي له بتداعيات كارثية طالت كل مناحي الحياة في السياسة والاقتصاد والمجتمع والتي راح ضحيتها الاف من البشر وتدمير كبير للبنى التحتية ، وانتشار السلوك الطائفي والقومي والعرقي بين ابناء المجتمع الذي لازالت تداعياته تنعكس سلبا على نسيج المجتمع العراقي . لكل ذلك تبرز اهمية الحاجة الى نشر ثقافة التسامح بين ابناء المجتمع .

في مفهوم التسامح

التسامح هو عدم خضوع الانسان الى سلطة الشر في وجوده الذاتي والموضوعي ، ويعني العفو عند المقدرة ، وعدم رد الاساءة ، والترفع عن الصغائر والسمو بالنفس الى مرتبة اخلاقية عالية . والتسامح مفهوم اخلاقي اجتماعي يسهم في تحقيق تضامن وتماسك المجتمعات وحسم الخلافات بين الافراد كونه يزيد من قوة ترابط وحدة النسيج الاجتماعي للمجتمعات وينشر المحبة والتعاون فيما بينهم ، كذلك يسهم التسامح في تعزيز حقوق الانسان والحريات العامة .

وقد جاءت افكار جون لوك 1704 – 1632الواردة في ثنايا كتابه : رسالة في التسامح –ترجمة د.عبد الرحمن بدوي بمفاهيم رئيسة شكلت منطلقا للتعريف والارتقاء بتعزيز ثقافة التسامح ، يمكن ايجازها بالاتي :

1. لابد من التمييز الدقيق بين مهمة الحكومة المدنية وبين مهمة السلطة الدينية واعتبار الحدود بينهما ثابتة لاتقبل اي تغيير .
2. رعاية نجاة روح كل انسان هي امر موكول اليه وحده ، ولايمكن ان يعهد بها الى اي سلطة مدنية او دينية .
3. لكل انسان السلطة العليا المطلقة في الحكم لنفسه في امور الدين .
4. حرية الضمير حق طبيعي لكل انسان .
5. يجب الا تتهم المذاهب المخالفة للمذهب السائد في الدولة بأنها بؤر لتفريخ الفتن والوان العصيان ، ان هذه التهمة لن يكون لها اي مبرر اذا ماقام التسامح ، فأن السبب في وجود دواع الفتنة عند المخالفين هو ما يعانونه من اضطهاد من جانب المذهب السائد ، ولهذا فانه متى مازال الاضطهاد واستقر التسامح معهم زالت اسباب النوازع الى الفتنة والعصيان ، فوجود نوازع الفتنة بينهم انما مرجعه الى ما يلاقونه من اضطهاد وعذاب .

وكخلاصة لما ورد اعلاه ، فان الانسان المتسامح يعمل على تقويض سلطة الشر في نفسه ويعمل على تكريس الخير في ذاته وفي حياته اليومية .كما يعمل على تقويض سلطة الشر بين اقرانه في المجتمع ، وهذا الفعل الانساني الراقي يتحقق في ثلاث مجالات:-

1.ازالة سلطة الشر عن نفس الانسان .
2.تعميق سلطة الخير في نفسه ووجدانه وعقله وضميره .
3.تداول فعل الخير في التعامل بين الناس وفي المجتمع .

ولتحقيق فعل التسامح في الحياة كسلوك انساني ايجابي يتطلب ان تؤدي مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في العراق يتقدمها التعليم دورا كبيرا في تنشئة وتهذيب الانسان من سلطة وفعل الشر في داخله ، وتلك هي وظيفة الانسان / الفرد الجوهرية في حياته ، وهي ايضا وظيفة المجتمع ، كما انها وظيفه علماء الدين على اختلاف اديانهم ومذاهبهم وكذلك وظيفة قادة التعليم والفن والثقافة والاعلام تساعدهم في ذلك المؤسسات الاخرى : كالاسرة والمدرسة والمسرح والتلفاز بقنواته الفضائية والمحلية ، والصحافة الورقية والضوئية وغير ذلك من قنوات التواصل الاجتماعي من اجل نشر وتعزيز وتكريس ثقافة التسامح في بلدنا التي اصبحت حاجة ملحة من اجل تحقيق الاستقرار و التنمية المستدامة والعيش بأمن وسلام دائم .

□ أستاذ العلوم السياسية /جامعة بغداد

> فقد تدوولت المفردة وفقا للرؤية الغربية الحديثة التي ولد فيها التسامح كمصطلح دال على معنى مفهومي معين ارتبط بمرحلة عاشتها اوربا الغربية قبل عصر النهضة وبعده ، وتجلى ذلك بالصراع الديني الشرس بين اقطاب الدين المسيحي والمصلحين في الغرب ، ما دعا المسيحيين انفسهم الى بلورة مفهوم التسامح الديني ومن ثم اخذت الحاجة تتسع اكثر لتكريس مفهوم التسامح الثقافي و التسامح المجتمعي و التسامح الحضاري و التسامح السياسي والتسامح العرقي ، وغير ذلك مما يتداول في العصر الراهن .

إقليم البصرة بين الواقع والطموح

علاء لازم العيسى
البصرة

بعيدًا عن كل المساومات والمزايدات ، وبعيدًا عن لعبة شدّ الحبل وأخلاقيّة التسقيط ، أقول : لم تكن فكرة إقامة إقليم ، أو إنشاء كيان مستقل ، أو حكومة مستقلّة عن مركز الدولة في البصرة أو جنوب العراق وليدة اللحظة الحاضرة وهي سنة 2019 بل لها اهتمام زماني يقدّر بثمان وتسعين سنة ، يرجع إلى يوم 20/ 6 / 1921حينما سافر وفد يتكوّن من ستة أو سبعة أشخاص من البصرة إلى بغداد ، وطلب من السكرتيرة الشرقيّة المس بيل أن تتوسط لهم للمثول بين يدي السير برسي كوكس لتسليمه عريضة تتكوّن من ثلاث وعشرين نقطة تنطوي على تقديم الحجج الداعمة للانفصال عن المركز ، لكن مساعيهم لم تنجح ورجعوا بخفيّ حنين .

وبعد الفشل الذريع الذي أصاب حركة 1921الخلق كيان سياسي في البصرة منفصل عن السلطة المركزيّة في بغداد تحت مظلّة بريطانيّة ، لم تظهر أيّ دعوة أخرى حتى ظهور عضو مجلس الحكم في العراق السيد موفق الربيعي في مقابلة تلفازيّة في آب سنة 2003ـ أي بعد احتلال بغداد بخمسة أشهر تقريبًا ـ صرّح فيها بتصريح خطير مفاده أنّ مجلس الحكم ناقش عملية تقسيم العراق إلى خمس فيدراليات هي على النحو التالي : كردستان / شمال غرب العراق / إقليم بغداد الكبرى / إقليم الوسط ويشمل النجف وكربلاء والديوانية والحلة والكوت / وإقليم الجنوب البصرة والناصرية والعمارة ، وأشار إلى أن مناقشة تفاصيل هذا المشروع تركت للدستور العراقي الذي سيشكّل مستقبلًا .

دستور العراق

ثمّ توالت التشريعات ، إذ تعرض الدستور العراقي لعام 2005للأقاليم في عدد من مواده ، كالمادتين 116 - 117 التي اعترفتا بالأقاليم كمكوّن جغرافي معترف به ، والمادة 120المتعلّقة بقيام كلّ إقليم بوضع دستوره الخاص به ، كما أشار قانون الأقاليم في مواده المختلفة إلى التحقّق من الاستخدام الأمثل للموارد الماليّة واقتسامها وعدالة توزيعها ، وإلى تنظيم إدارة الكمارك ، ورسم السياسة الاستراتيجيّة لتطوير ثروة النفط والغاز ، ورسم سياسات التنمية والموارد المائية ، والتعليم ، والصحة ، والسياسة البيئيّة ، وتنظيم كل ذلك بقوانين واضحة .

أمّا أهم وأخطر ما جاء في القانون المشار إليه ، فهو ما ورد في المادة رقم121/ رابعًا وهو السماح بتأسيس مكاتب للأقاليم في السفارات الأجنبيّة بعيدًا عن رقابة السلطة المركزيّة ، وما ورد في الفقرة 126/ رابعًا المتعلّقة بمنح الحصانة الدستوريّة لصلاحيات الأقاليم ضد التعديل الدستوري إذ جاء بالنصّ لا يجوز إجراء أيّ تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيّات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصريّة للسلطات الاتحاديّة إلا بموافقة السلطة التشريعيّة في الإقليم المعني وموافقة أغلبيّة سكّانه باستفتاء عام ، وهذا الاتجاه من الاتجاهات غير المألوفة في النظم الفيدراليّة في العالم ، وتكريسًا لقواعد النظام الاتحادي ، وبغية وضع قانون ينظّم الإجراءات الخاصة لتشكيل الأقاليم في المحافظات ، شُرِّع قانون رقم 13 لسنة 2008ونشر في الوقائع العراقيّة العدد 4060.

إنّ فكرة اقامة إقليم أو مجموعة أقاليم في العراق لا تخلو قديمًا وحديثًا من وجود متحمسين للترويج لها ، لما لهذه الفكرة من تأثيرات سحريّة ومغرية توحي عند سماعها لأول مرّة بالرفاهية الاقتصاديّة ، وتحسين الأحوال الماديــة للأفراد ، والازدهار التجاري ، ومواجهة الاستغلال الخارجي المتمثّل باستغلال الواردات من قبل حكومة المركز في بغداد ، والاستفادة من هذه الواردات لبناء مدن عصريّة تنعم بالأمن والأمان وبأعلى درجات الرقي والتقدّم واللاطبقيّة ، وبأفضل توظيف لمظاهر التكنلوجية الحديثة كما حدث في بعض الدول الاجنبيّة أو العربيّة ، معتقدين أنّهم سيأكلون من فوق رؤوسهم ومن تحت أرجلهم ، وإلى هذا الحد لا إشكال في الموضوع ، بل إنّه مطلب مشروع .

ولكن بين غموض التفاصيل المتعلّقة بفكرة إقامة حكومة الإقليم في البصرة أو في غيرها بسبب ضبابيّة أكثر مواد قانون الأقاليم وصمت الدستورعن التوسع بتفاصيله الكثيرة ، وبين التشكيك في مدى شفافيّة القائمين على هذا التوجّه ونزاهتهم وفقدان ثقة أكثر المواطنين المستقلّين بالقيادات السياسيّة المتنفذة في محافظاتهم ، مع وجود التناقضات والاختلافات الولائيّة للعشيرة أو الحزب أو المرجع أو الطائفة والمذهب وتجذّرها في نفوس أغلب الناس ، ووجود بعض التوجهات والتحفظات التي تنبعث من أصول جغرافيّة ومناطقيّة مشتركة ، لا زالت المخاوف والشكوك تساور عددًا لا يستهان به من الواعين من أهل البصرة فيما يتعلّق بتحويل محافظتهم إلى إقليم ، وهل أنّ إقامة الإقليم الآن هو خطوة نحو العدالة الاجتماعية والمساواة بالحقوق ، أم أنّها صفقة سياسيّة ، وعملية احتيال من قبل بعض المستفيدين لتسليم الجمل بما حمل إلى أفراد وجهات معيّنة لتعزيز قوتهم ونفوذهم ضمن هذا النظام ، ممّا دفع بعض الأهالي والمراقبين لأن يكونوا أقلّ انشدادًا لأيّ تغيير باتجاه تشكيل الإقليم لقتامة قسماته وضبابيتها.

اختيار حكام

وبما أنّ الاعتقاد السائد في عالم اليوم هو أنّ اختيار الحكّام من قبل المحكومين يعدّ الطريقة الشرعيّة الوحيدة لممارسة السلطة ، فالحكّام المنتخبون لحكم إقليم البصرة ستكون ممارستهم للسلطة شرعيّة لأنّهم اختيروا من قبل أبناء المحافظة ، وبما أنّ السلطة الحاكمة لها القدرة على إصدار الأوامر التي يخضع لها كافة المحكومين ، كما أنّ لها الحقّ والقدرة على اجبار المواطن على احترام هذه القوانين وطاعتها ولو بالقوّة عند الضرورة ، وبما أنّ هذه القوانين تمتلك الحصانة الدستوريّة ضد أيّ اعتراض أو تعديل كما بينّا قبل قليل ، فأنّ هنالك نقاط يجب توضيحها وبالتفصيل من قبل دعاة الإقليم لكي يضمنوا تقبّل الأكثرية لمشروعهم .

فممّا يجب على الداعين لإقامة الإقليم أن يبيّنوه للناس ، هو : ماذا يقصدون بالضبط بإقامة أقليم البصرة ، هل يقصدون اللامركزيّة الإداريّة فقط أم الفيدراليّة ، فاللامركزيّة الإداريّة أسلوب إداري يتّصل بطريقة تنظيم السلطة الإداريّة في الدولة ، ولا يمسّ وحدتها القانونيّة أو السياسيّة ، بينما تُعدّ الفيدراليّة نوعًا من أساليب التنظيم الدستوري للدولة ، ويقوم على حساب وحدة الدولة التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة . وتفريعًا على ذلك فإنّ اللامركزيّة الإداريّة لا تمنح لأقاليم الدولة الإرادة التشريعيّة المستقلّة لأنها تعيش في إطار الإرادة التشريعيّة المركزيّة ، أمّا الفيدراليّة وهي أعلى مراتب اللامركزيّة ، فتعني تمتّع الإقليم بإرادة تشريعيّة كافية ومستقلّة داخل إطار الدستور الاتحادي ، ويمكن عدّ فيدراليّة الولايات المتحدة الأمريكيّة أصدق نموذج لهذا النوع .

فلو كان الجواب هو : تمتّع الإقليم بإرادة تشريعيّة كافية ومستقلّة فهذا يعني أنّ هناك من أعضاء مجلس الإقليم المرتقب من سيضع القواعد القانونيّة لهذا الإقليم، فما هي الضوابط الفقهية والعلمية والتشريعيّة لمن يتصدى لهذه المهمّة ؟ ، ومن هو الضامن لصلاح هؤلاء الذين سيقننون قوانين الإقليم ، وكفاءتهم ، وعدم فسادهم ؟ ، ولو ارتكب أحد أعضاء مجلس الإقليم مخالفة مستقبليّة للقانون الموضوع ، أو أخفق جميع أعضاء المجلس لأيّ سبب كان في إدارة الإقليم ، فمن الرقيب ومن المحاسب ومن المتهم ومن القاضي ؟ وهل يمكن للقانون الذي وضعه أعضاء الإقليم أن يعلو عليهم مستقبلًا لو حدث خرقًا ما من قبل أحدهم ، وما هي الاجراءات التي يجب أن تتّبع عند التعديل أو الإلغاء لبعض التشريعات ؟ ، ومن هي اللجنة أو الجهة التي ستتولى تنفيذ هذه الإجراءات والأحكام بحقّ من سيجمع في يده السلطة والمال ، بعيدًا عن عن كلّ رقابة خارجيّة ؟ .

ثمّ وماذا بشأن توزيع المناصب السياديّة والصلاحيّات ، وتقاسم السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة ، وكيف سيتم التوزيع والتقاسم بالتعيين أم بالانتخابات العلنيّة من قبل أهل الإقليم ، وهل أنّ الكفاءات الموجودة حاليًا كافية لتغطية هذه المناصب وسدّ الشواغر فيها ، وفق ترشيحات ومنافسات مفتوحة تتشكّل وفقًا لقواعد نزيهة ومنظورة ، أم أن المحاصصة الحزبيّة والكومشنات والمصالح الشخصيّة ، ستلعب دورها في منح الثقة لمن هبّ ودبّ ، على حساب المصلحة العامة ومصلحة الإقليم وأهله ، بعد أن علم جميع المراقبين بأنّ المطالبة بإقامة إقليم البصرة تحوّلت الآن من مطلب شعبي وجماهيري إلى مطلب حزبي من قبل المتنفذين في السلطة الآن في مجلس المحافظة ، بل من أعلى الهرم فيه.

ولو فرضنا قيام إقليم البصرة ككيان سياسي منفصل من آخر نقطة في الفاو إلى آخر نقطة في القرنة ، فهل ستبدأ سلطة المركز بالذبول ومن ثمّ بالاختفاء على مستوى الواقع ، وعلى مستوى التمثيل الدولي ، لتحلّ محلها سلطة الإقليم السياسي إقليم الخاصية الواحدة ـ كما يطلق عليه في علم الجغرافيا السياسيّة ـ وهو إقليم واضح المعالم والايديولوجيا ومحدّد بشخصيّة معنويّة وبنظام داخلي وبحدود معيّنة ومحسوسة ، وهل سيكون هذا البديل طرفًا متكافئًا مع دول الجوار، من حيث المحافظة على الحدود الجغرافية ، وحق تقرير المصير ، وتسوية النزاعات ، وبصلاحية البت باتخاذ القرارات المحليّة ، وكيف يتم تسمية رئيس الإقليم والهيأة التنفيذيّة التي ستعمل بمعيّته .

أخيرًا ، وبالمختصر المفيد ، إنّ الإقليم ليست كلمة يمكن صياغتها لتعني أيّ شيء تختاره وسائل الإعلام ، ويريده السياسيّون ، الذين يسعون لاجتذاب البسطاء من الناس إلى جانبهم عن طريق تملّق طموحاتهم وعواطفهم ، واللعب بمشاعرهم ، إنّ المشكلة الحقيقية والأساس في نجاح تجربة قيام إقليم البصرة من عدم نجاحها ، ليس في انتاجية مدينة البصرة العالية من الموارد الطبيعيّة ، أو غناها بما يدخلها من واردات نقدية عن طريق النفط ومشتقاته والموانئ أو المنافذ الحدوديّة فقط ، أو بالوعود بتحسين الحالة الاقتصادية والمعيشيّة للمواطنين كما يحب أن يروّج بعض المروّجين ، بل في مدى إخلاص ونزاهة النخب السياسية والاجتماعية والعلميّة ومنظمات المجتمع المدني التي تقف وراء هذا المشروع وتخطط لإنجاحه ، فسلطة الحكّام تكون أقوى وأكثر احترامًا إذا آمن المحكومون بنزاهة سلطتهم ، وتقديم المصلحة العامة على مصالحهم الشخصيّة في اتخاذ أيّ قرار بحيث تتولد القناعة بأن الحكّام يحكمون لمصلحة الكل ، ويعملون من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة ، مع ضرورة امتلاكهم للمهنية والخبرة الإدارية العملية ، وكثيرًا من الحكمة بعيدًا عن التسرّع ، لأن التأييد المتسرّع لأيّ فكرة وعلى رأسها فكرة الإقليم لن يوصلنا إلا إلى الفوضى والخراب والندم.

> إنّ فكرة اقامة إقليم أو مجموعة أقاليم في العراق لا تخلو قديمًا وحديثًا من وجود متحمسين للترويج لها ، لما لهذه الفكرة من تأثيرات سحريّة ومغرية توحي عند سماعها لأول مرّة بالرفاهية الاقتصاديّة ، وتحسين الأحوال المادية للأفراد ، والازدهار التجاري ، ومواجهة الاستغلال الخارجي المتمثّل باستغلال الواردات من قبل حكومة المركز في بغداد ، والاستفادة من هذه الواردات لبناء مدن عصريّة تنعم بالأمن والأمان وبأعلى درجات الرقي والتقدّم واللاطبقيّة ، وبأفضل توظيف لمظاهر التكنلوجية الحديثة كما حدث في بعض الدول الاجنبيّة أو العربيّة ، معتقدين أنّهم سيأكلون من فوق رؤوسهم ومن تحت أرجلهم ، وإلى هذا الحد لا إشكال في الموضوع ، بل إنّه مطلب مشروع .

في مسألة القالبين والمنقلبين

فؤاد مطر
بيروت

في تاريخ الإعتزال السياسي وفقدان المنصب الأهم وهو رئاسة الحكومة حالتان بريطانيتان قريبتا الشبه بالذي حدث للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وقبْل ذلك بالذي حدث في تونس للرئيس الحبيب بورقيبه. وكما أن بطليْ الحالتيْن البريطانيتيْن من الزعامات التاريخية الإستثنائية فإن الحبيب بورقيبه وكذلك عبد العزيز بوتفليقة من نسيج زعامي ونضالي مشهود له. لست من الذين عايشوا حقبة ونستون تشرشل الذي عندما بدأت معاناته من الأعراض الحادة للشيخوخة ومنها الرجفة المتواصلة في اليد التي طالما وقَّع قلمه الممسك بها إتفاقيات ومعاهدات تاريخية، فضلاً عن النسيان وفقدان حتى الرغبة في تدخين سيجاره الشهير، آثر الإكتفاء بالسنوات القليلة التي شغلها كرئيس حكومة وحفلت بأحداث تاريخية من بينها إجتماعه الشهير في مصر بالملك عبد العزيز. ومن المصادفات أن فقدانه المنصب يوم 6 أبريل/ نيسان 1955 يحدث في اليوم نفسه الذي أُفقد بوتفليقة الرئاسة كما إفقاد بورقيبه المنصب من قبْل وكذلك في اليوم الذي أغمضت عينيها رمز الزعامة البريطانية التاريخية الثانية مارغريت تاتشر وهي في السابعة والثمانين ممددة على فراش المرض (8 أبريل 2013) تمهيداً للإنتقال إلى العالم الآخر، وبذلك تنتهي معاناتها مع السكتات الدماغية المتقطعة والزهايمر الذي نال منها بمثل نيْله من زعامات دولية أحد هؤلاء صديقها رونالد ريغان. وفي حين لم يسجل التاريخ لتشرشل شعوراً بالحزن لفقدانه المنصب بداعي أعراض الشيخوخة فإنه سجَّل تلك اللقطة لتاتشر تذرف دمعة أو أكثر وهي تغادر 10 داوننغ ستريت منقلَباً عليها من حزبها إلى غير رجعة، وهي التي كانت المرأة الأُولى في تاريخ بريطانيا التي تترأس الحكومة. وبالعودة إلى الحاضر من الإنصراف إضطراراً وليس إختياراً من رئاسة الدولة للدواعي الصحية، نضيء هنا على حالة سبقت وحالة نعيشها. الحالة السابقة التي تتمثل في أن العجز الصحي يكون دافعاً مشروعاً لإنهاء حُكْم زعيم تاريخي، عشناها بين الستينات والسبعينات كصحافيين طالما كان الزمن الورقي للصحافة على درجة من الإزدهار والإبهار، ولطالما كانت متابعتنا ليوميات الإنهاء ذاك موضع شغف الألوف من أبناء الأمة الذين كانت الصحيفة والإذاعات هي المرجعية لهم لمعرفة ماذا ولماذا وكيف وإلى أين بعد هذا الذي جرى، وكيف أن حاكماً يتربع على كرسي الرئاسة عقوداً من الزمن ينتهي إذا جاز القول بقرار مركز قوة يستند إلى تقرير طبي، خارج المشهد الرئاسي. كانت الحالة الأُولى وأخذت مكانها في بند الإنقلاب الأبيض هي تلك التي حدثت يوم 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 1987 وتمثلت في أن زين العابدين بن علي المعيَّن يوم 2أ كتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه من الرئيس الحبيب بورقيبه رئيساً للحكومة توجّه إلى قصر الرئاسة لإبلاغ الرئيس بأن حالته توجب الخلود إلى ترْك منصب الرئاسة طوعاً. وما زالت الصورة التي تمثِّل بن علي رئيس الحكومة الوارث أربعة بورقيبيي الهوى والولاء (الباهي الأدغم. الهادي نويره. محمد مزالي. رشيد صفر) يُبلغ بورقيبه رئيس الجمهورية (الإثنان وقوفاً) أن الحالة الصحية تجعله عاجزاً عن مواصلة ممارسة واجبه الرئاسي. كان بورقيبه عامذاك في الرابعة والثمانين أي ضعف عمر بن علي. ولم تكن هنالك ضرورة لإنقلاب رمادي كتلك الإنقلابات المصرية والسورية والعراقية واليمنية والليبية والسودانية، ذلك أن الحالة الصحية للرئيس فضلاً عن طول البقاء وتمديد الولاية الرئاسية وضجر الرعية من ذلك ومن مراكز القوة العائلية وكذلك جنوح الحاشيين المحلقين في الدواوين الحكومية وطموحهم للإثراء غير المشروع، وأحياناً هوس التوريث فضلاً عن المواقف السياسية التي تتجاوز النأي بالنفس إلى الإنخراط في تحالفات منقوصة التوازن، تشكِّل في حد ذاتها أسباباً موجبة لرضوخ المنقلَب عليهم فيمتثلون لحالة مباغتة تنقلهم من القمة إلى ما دون السفح على نحو ما أصاب "المجاهد الأكبر" بورقيبه الذي لم يحمل غيره هذه الصفة الشرَفية والذي إنتهى به المقام قابعاً في منزله تحت إقامة جبرية شأنه في ذلك شأن الرئيس الأول لمصر الجمهورية محمد نجيب ثم شأن الرئيس الجزائري أحمد بن بيللا. ثم يبدأ بن علي الآتي إلى هذا المنصب الأول من خلفية عسكرية أمنية بدءاً بتقليده منصب وزير الداخلية، ثم رئاسة الحكومة بعد إشغال المنصب الأكثر حساسية وهو المدير العام للأمن الوطني سنوات طويلة من الترؤس إنتهت على نحو ما هو حاصل في الجزائر الجارة وفي السودان البعيد تطبيقاً لجوهر قول الشاعر التونسي أبو القاسم الشابي مع بعض التعديل "إذا الشعب أراد التغيير فلا بد أن يتحقق مطلبه..." بعد 32سنة تتكرر الحالة.. إنما في الجزائر. يعصف الغضب الشعبي عصفته الرائدة كونها نقيض تلك التي حدثت في فرنسا، وهكذا فإن ما سيُضرب به المثل بعد اليوم عندما تحدُث الإنتفاضات الشعبية، سيكون السلوك الراقي من جانب الرأي العام الجزائري المحتج. كما سيُضرب المثل بالإنتفاضة الشعبية في السودان. إنتفاضتان لا حرائق ولا تكسير ولا عمليات نهْب، وهذا منتهى الرقي في الإحتجاج قياساً بالذي عايشْناه "أحداث" جولات الصفراويين وما فعلوه بالعاصمة النوَّارة باريس. في المقابل إنتعاش ملحوظ لصناعة وإنتاج الغاز المسيِّل (بشد الياء وكسرها) للدموع. عموماً لم تتحقق السلامة ولا هدوء البال ولا إستقرار الحُكْم لكل القالبين على المنقلبين. فإما علَّات في البدن وإما هزائم متتالية وإما عمل إنقلابي كالذي فعلوه. حدَث ذلك لعبد الناصر الذي ظلم محمد نجيب. وحدَث لبومدْين الذي إقتبس أسلوب عبد الناصر في تغييب محمد نجيب عن الحالة الرئاسية والحالة العامة فظلم بن بيللا. وحدَثَ لأديب الشيشكلي في سوريا بعد الذي حدَثَ لحسني الزعيم ثم للمتعاقبين إنقلابياً على سلطة الرئاسة. وحدَثَ في ليبيا لمعمَّر القذّافي الذي جار على الملك ادريس السنوسي ذلك الذي تغمر الوطنية نفسه وكان أحد رموز قمة الخرطوم ولاءاتها الثلاث إضافة إلى مشاركة الملك فيصل بن عبد العزيز والشيخ صباح السالم في نجدة مصر الناصرية والأردن إلى حين إزالة آثار العدوان. رحمة الله على الجميع. وحدَثَ في السودان بدءاً بعهد إبراهيم عبود وصولاً إلى عهد عمر البشير مروراً بعهد جعفر نميري. وحدَثَ في العراق لعبد الكريم قاسم ثم لصدَّام حسين وللذين يتعاقبون ويعاقبون. وحدَثَ في اليمن لعلي صالح ولكثيرين من قبل.

وها هي الساحة جاهزة لإستقبال المزيد من الحالات العربية.. ومعها الإيرانية التي تؤكد حقيقة أساسية وهي أنه كما ما من ظالم إلاَّ سيُبلى بأظلم، فإن ما من منقلب إلاَّ سيُبلى بقالب. والعبَرة في مَن يعتبر في ضوء العبر وهي كثيرة على نحو ما نحفظه من أقوال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه "ما أكثر العِبَر وأقل الإعتبار".